تحديد الاهداف في الخطة الاقتصادية ومشاكل تنفيذها في البلدان النامية

د. علي الاسدي *

مقـدمـــة:

يحتل التخطيط الاقتصادي يوما بعد يوم أهمية بارزة في السياسات الاقتصادية لعدد كبير من دول العالم وخاصة تلك التي تسعى لتعجيل نموها الاقتصادي.. ولقد زادت الدول من إهتمامها بالتخطيط الاقتصادى ليس فقط كوسيلة هامة في سياستها الاقتصادية، بل أصبح إضافة لذلك مركز إهتمامها كعلم قائم بذاته، له نظرياته وتطبيقاته المختلفة، وقد أوجد هذا الاهتمام تعبيرا له بالمباشرة بتدريسه كمادة أساسية في المعاهد والجامعات وحتى في المدارس الاعدادية.

وتعتبر تطبيقات التخطيط المختلفة في بلدان العالم بصرف النظر عن تباين نظمها السياسية مكتبة لا يستهان بها أفادت وتفيد الكثير من بلدان العالم الاخرى في إغناء تجاربها وخبراتها في مجال التخطيط لنموها الاقتصادي والاجتماعي.. ولقد ساعدت بالفعل الممارسات الناجحة للتخطيط بلدانا كثيرة على الاسراع في إرساء قواعد الصناعة الوطنية وتنمية العنصر البشري والقضاء على بعض نقاط الاختناق في النشاط الخدمي، هذا إضافة إلى تحديث الزراعة والخدمات بفروعها المختلفة.

ويجدر بنا ان نشير هنا، بأن مدار مناقشاتنا في هذه الصفحات، هو التخطيط الاقتصادي وأهميته للبلدان الضعيفة النمو والمتخلفة اقتصاديا.. حيث أن هذه الدول شديدة الحاجة الى تنمية شاملة لكافة الفروع الاقتصادية، وبالضرورة لابد أن تخضع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها لفعل التخطيط، وأن يكون التخطيط أحد الانشطة الهامة لمواطنيها، وجزء عضويا في سياستها الاقتصادية.. وليس غريبا أن نلاحظ أن عددا كبيرا من البلدان العازمة على النمو وفي مقدمتها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، تعير التخطيط الاقتصادي الشامل أهمية إستثنائية ويزداد يوما بعد يوم إنحياز الدولة للتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي عبر إجراءات يقصد بها تغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم.. ولا يخفى أن البلدان التي تأخذ بالتخطيط الاقتصادي كوسيلة فعالة في سياستها الاقتصادية، تجابه صعوبات شتى، سواء في مرحلة إعداد الخطة الاقتصادية، أو أبان مراحل تنفيذها... إن لكل بلد ظروفه كما أن لكل خطة إقتصادية ظروفها أيضا، ومن هنا لابد من التمييز بين الصعوبات التي تنشأ بفعل التطور، وتلك الناشئة بسبب التقصير وعدم فاعلية أجهزة التخطيط والمتابعة في كل بلد.

١ــ تحديد أهداف الخطة الاقتصادية

تثير التجارب في مجال التخطيط الاقتصادي الى أن طول الفترة التي تنفذ خلالها أهداف الخطة، له اهمية بالغة في توفير الامكانات لتحقيق تلك الاهداف.

اذ كلما طالت الفترة الزمنية المخططة، تزايدت معها القدرات المادية والبشرية لتنفيذ الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية المهمة، تزايدت في الوقت نفسه الاهمية المرتبطة باختيار الاهداف الانمائية الطويلة الامد.

تتحدد الاهداف الرئيسية للخطة الخمسية في الغالب إعتمادا على التوجهات السياسية الصادرة من السلطة السياسية، أو من يمثلها في أعلى المستويات.

وفي فترة التحضير للخطة، لابد من عقد الاجتماعات والمؤتمرات، لمناقشة الاهداف التي تتضمنها التوجيهات السياسية(١)... قد يكون أحد الاهداف الرئيسية رفع المستوى المعاشي للشعب على أساس التنمية الناشطة والمناسبة للانتاج الوطني. ويمكن أن يتم ذلك عبر تحسين كفاءة الانتاج بالتقدم العلمي والفني، والنمو في إنتاجية العمل، وادخال التحسينات بكل السبل على نوعية

---

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة قاريونس

العمل فى مختلف المستويات في الدولة.

واذا ما أستقر الرأي على أن يكون رفع المستوى المعاشي هدفا رئيسيا للخطة كأن ساندته إضافة الى السلطة السياسية خلاصة المناقشات على المستوى الشعبي والوظيفي المتخصص فان البحث عن الوسائل الضرورية لتنفيذه سيكون نقطة الانطلاق في الجهود الانمائية خلال الفترة المحددة القادمة، وهكذا بالنسبة لكل الاهداف الرئيسية الاخرى. وحالما تحدد الاهداف الرئيسية للخطة، يباشر بعدها في المحاولات الجادة لترتيبها وفقا لاهميتها للبلد، على أن هذا الترتيب هو تقريبي من حيث الدقة، فمن الواضح أنه توجد بعض الاهداف القومية التي لها أهمية متعادلة عند التنفيذ. والأهداف الرئيسية التي تتصدر الاهداف في الخطط الاقتصادية في البلدان التي لها أهمية متعادلة عند التنفيذ، والأهداف الرئيسية التي تسند الى التخطيط الاقتصادي يمكن حصرها في الاتي(٢):

١ــ بلوغ الحد الاقصى من إشباع الحاجات المادية للشعب
٢ــ إشباع متطلباته الثقافية
٣ــ تثبيت وتنمية نظام العلاقات الاجتماعية
٤ــ ضمان الظروف اللازمة لعمل النظام الاقتصادي كله في الدولة
٥ــ خلق الامكانات الاقتصادية المقبلة
٦ــ تعزيز الطاقة الدفاعية للبلاد
٧ــ حماية البيئة
٨ــ تقديم المساعدة الاقتصادية والثقافية الى البلدان الاخرى ولابد من الاشارة هنا الى حقيقة وهي أن إشباع الحاجات المادية للشعب، وتعزيز طاقته الدفاعية تعتبر أهدافا ذات أهمية استراتيجية بالغة، وهي لذلك لا تخضع للترتيب، فهي دائما تحتل المقدمة في الاولويات.

إن الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تشتمل عليها كل خطة إقتصادية، إنما تصنف بالضرورة الى رئيسية وفرعية. كما أن الرئيسية منها تنقسم بدورها الى أهداف متفرعة، فمثلا إن الحد الاقصى من اشباع الحاجات المادية للشعب، يمكن ان يحلل الى الاهداف المتفرعة، مثل إشباع حاجات الشعب، من صنف أو بعض أصناف المواد الغذائية، ومن بعض أصناف الملابس والسكن والنقل والخدمات الصحية وغيرها، وكل صنف أو مجموعة من المجموعات التي تنقسم اليها الاهداف الرئيسية يمكن ان تنقسم الى مجموعات متفرعة ثالثة من الاهداف وهكذا.

وبذلك توضع الاهداف على هيئة شجرة تعبر عن التسلسل الهرمي والاعتماد المتبادل، وعلى هذا النحو يبين ان مهمة رفع مستويات المعيشة، يمكن أن تعالج بشكل شجرة محدد قمتها الهدف الرئيسي وتمثل أغصانها الدنيا الاهداف المتفرعة، كما وتبين الموارد الضرورية لبلوغ هذه الاهداف، الجزء الأسفل من الشجرة.

في المرحلة الاولى من إعداد الخطة، لابد أن تبحث بجدية وعمق حصتي الاستثمار والاستهلاك فى الدخل القومي للبلد، كأساس لتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة المقبلة، وان مهمة وضع العلاقة المثلى بين الاستثمار والاستهلاك تثير مسألة القيمة النسبية التي تقدر وتخصص لاهداف المرحلة الحاضرة والمستقبلية، فاذا زيدت حصة التراكم الرأسمالي في الدخل القومي ترتب على ذلك التسارع في معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل، على أنه من الناحية الاخرى، اذا خفضت حصة الاستهلاك تخفيضا كبيرا، فان ذلك سوف يفضي الى تقليل إنتاجية العمل ومعدلات النمو الاقتصادي، وهنا تزداد أهمية إيجاد العلاقة الافضل بين الاستهلاك والتراكم في الدخل القومي.

إن البحث عن العلاقة الافضل، بين الاستهلاك والتراكم لهي من أهم المشاكل التي تثار عند إعداد الخطة الاقتصادية، ذلك أن القرار الذي يتخذه المخطط في هذا الشأن، لابد ان يعكس تفضيلات المجتمع ككل.

وفي البلاد محدودة النمو، يمكن البدء بمعدل تراكم يتراوح ما بين ٧,٥٪ من الدخل القومي، على ان تعمل البلاد على رفعة بالتدريج، حتى يصل الى مستوى ١٠، ١٥، ٢٠، بل ٢٥٪. ان العلاقة بين الاستهلاك والتراكم لا يمكن أن تكون تحكمية، بل ان أية علاقة تم تحديدها في أي فترة زمنية معينة، لابد أن تتم من خلال دراسة للوضع الاقتصادي والاجتماعي في تلك الفترة الزمنية، ودراسة الصور المثلى لتلك العلاقة.(٣)

وتشتمل المرحلة الاولى من إعداد الخطة أيضا على دراسة تحديد تركيب الطلب، خلال الفترة المخططة القادمة، فالقواعد الاستهلاكية الصحيحة الموضوعة للسلع والخدمات المعينة والمؤشرات التي تبين توفر أصنافا معينة من الانتاج عند بدء الفترة المخططة، والى أي حد تفضل أصناف بعض السلع والخدمات على البعض الاخر. كل هذه تعتبر موضوعات نافعة جدا في هذا المجال.

إن تقديرات تركيب الطلب، لا يمكن القيام بها بدون ان تجري بحوث إجتماعية وبدون الانتفاع على نحو واسع من البيانات الاحصائية عن موازنات العائلة وما الى ذلك، كما أن لهذا الموضوع علاقة عضوية بالسياسة الاقتصادية.

وهكذا يتضح أنه لابد من تسوية عدد واسع من المسائل المتشابكة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند تحديد الاهداف لكل فترة زمنية مخططة قادمة.

٢ــ أساليب تحديد أهداف الخطة الاقتصادية

تعتبر الخطة، بصرف النظر عن بعدها الزمني أو الجغرافي، الاداة التي من خلالها وبواسطتها يمكن التوصل الى الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة. والمعترف بها في الوقت الحاضر وجود ثلاثة أصناف من الخطط، او بعبارة أخرى، ثلاثة أبعاد للخطة الاقتصادية وهي:

١ــ الخطة القصيرة المدى ــ وتغطي في الغالب فترة العام الواحد، الا أنها أحيانا تشمل ما بين ١ ــ٣ أعوام.

٢ــ الخطة المتوسطة المدى ــ وتغطي فترة زمنية تتراوح غالبا، ما بين ٥ ــ ٧ أعوام، الا ان المتعارف والشائع هو الخطط الخمسية.

٣ ــ الخطة الطويلة المدى ــ وتغطي فترة زمنية تتراوح مابين ٧ ــ ٢٠ عاما وقد تمتد حتى (٥٠) عاما.

من خلال التجارب التخطيطية، وعبر فترة طويلة من تنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية المخططة، برزت عدة مهام أقتصادية وأجتماعية لم يكن بالوسع إنجازها خلال الخطة القصيرة او المتوسطة المدى.

ولهذا السبب عوملت وتعامل في التطبيق العملي الخطة المتوسطة المدى، بإعتبارها أهدافا مرحلية لتحقيق الاهداف البعيدة المدى في الخطة الطويلة المدى(٤).

ومن هنا يمكن معالجة قضايا معقدة مثل التقدم العلمي والفني واجراء التحولات الاجتماعية والتركيب السكاني والعلاقة بين الريف والمدينة التي يتعذر إنجازها عبر الخطط المتوسطة المدى. وأن معالجة مثل هذه القضايا وإنجازها يتم عبر التنسيق المستمر بين الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى.

وفي غضون إعداد خطة اقتصادية يستفاد من مجموعة الاساليب الفنية للتخطيط الاقتصادي. ويعتمد إتباع أي أسلوب منها على الشوط الذي قطعه البلد في تقدمه الاقتصادي وما أحرزه من تجربة وتقدم في مجال التخطيط الاقتصادي والاحصاء والبحث العلمي.

تشيرنا التجربة السوفيتية الى ثلاث أساليب فنية لاعداد الخطة الاقتصادية وهي:(٥)

١ــ أسلوب التصورات القطاعية، التي تكون نقطة البداية فيه أهداف بعض الاصناف الرئيسية من المنتجات.

٢ــ أسلوب التخطيط المتعدد البدائل على أساس مجموعة من النماذج، وتستند في الغالب على جداول المستخدم ــ المنتج للعلاقات بين القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، التجارة) وتكون نقطة البداية لاعداد خطة إعتمادا على هذا الاسلوب هي الوصول الى هدف الاستهلاك النهائي للمجتمع.

٣ــ أسلوب التخطيط الامثل ــ ونقطة البداية فيه هنا هي الكمية المتاحة المحدودة من الموارد، في حين أن الامثلية هي بلوغ الحد الاعظم من مستوى الرخاء، أو الحد الادنى من مستخدمات العمل الاجتماعي مطابقا لتركيب الطلب.

إن الاسلوب الأول قد استخدم في التخطيط الفعلي في الاعوام الاخيرة، عندما أتيح إستعمال الحاسبات الالكترونية.

أما الاسلوب الثاني فيعتبر ملائما لاعداد الخطة من خلال تحديد الاهداف بطريقة التجربة والخطأ.

أما الاسلوب الثالث، فمازال في مرحلة البحث على أنه يطبق على سبيل التجربة على المستوى الاقليمي.

أما في البلدان النامية فيستفاد من طائفتين من الاساليب الفنية لتحديد أهدافه الاقتصادية وهي:(٦)

١ــ اسلوب التنقيب التدريجي

٢ــ اسلوب الحلقات الموصلة

عند إعداد أهداف الخطة الاقتصادية وفق اسلوب التنقيب التدريجي تكون نقطة البداية بعدد من الكميات الاقتصادية الجمعية المستخلصة من التوجيهات السياسية، فمثلا يمكن أن تكون البداية المقدار الذي يجب أن يبلغه الدخل القومي والتراكم والاستهلاك الجماعي. وفي هذه الحالة يظهر الاستهلاك الشخصي كصافي ما يتبقى من الدخل القومي.

ومراعاة المحتوى المنشود في التوجيهات السياسية والممكن إقتصاديا للاستهلاك الجماعي والشخصي والاستثمارات الاساسية، يمكن حساب مقدار الموارد الجارية (التي تأتي من فروع الاقتصاد المختلفة) التي

يجب أن تكون متاحة عند نهاية فترة الخطة. ومراعاة السياسة العليا للدولة في مجال الاستيراد والتصدير، يمكن لهيئة التخطيط المركزية تقدير الكميات التي يتعين الحصول عليها من المنتجات الاساسية، مع مراعاة إمكانيات البلد، وطبيعة القطاعات التي يتطلب تنميتها بالاولوية على غيرها.

أما اسلوب الحلقات الموصلة، فتكون نقطة البداية فيه بعض الاهداف المحددة للفروع الاساسية التي لها دور مؤثر جدا في التطور الحالي واللاحق لاقتصاد البلد، كصناعة إستخراج النفط الخام والحديد والصلب والصناعات الهندسية.. وغير ذلك. حيث يبدأ العمل في تحضير الخطة بأن يحدد على ضوء الامكانيات الفنية (فترة الانشاء، عدد المهندسين، الموارد الطبيعية) أعلى أهداف لهذه الفروع، مع مراعاة مقتضيات الاستهلاك النهائي وإمكانيات التسويق الداخلية والخارجية، ثم يجرى إعداد مشروع أولي لخطة الفروع الاساسية، ويستخلص من ذلك المشروع ما يلزم إجراءه في فروع الاقتصاد القومي كلها. وذلك بمراعاة العلاقات بين القاطاعات والسياسة المقررة للدخول والاسعار، وكذلك التطور المحتمل للطلب على الاستهلاك النهائي الذي يترتب على تلك السياسة.

إن كلا الاسلوبين يفضيان في النهاية الى نتائج متقاربة. ومع أن أنصار الاسلوب الثاني (الحلقات الموصلة) يعتقدون أن بإستخدامه يكون للاولويات المحددة في التوجيهات السياسية فرصة أكبر لان تراعى مما لو إستخدم اسلوب التنقيب التدريجي.

ومن الناحية العلمية يمكن الاستعانة بالاسلوبين في آن واحد. وعند تحديد الاهداف بهما أو باحدهما لابد من إخضاع الأهداف لاختبارات الاتساق. واختبارات الاتساق هذه تعتبر شرطا ضروريا لانجاز مشروع الخطة الاولى لضمان توازنها الداخلي. ويستخدم لتحقيق التوازن الداخلي في الخطة وسائل عديدة، مثل ميزانية النقد الاجنبي والمحلي والقوى العاملة، والموازين السلعية والجداول الاستطلاعية للعلاقات بين القطاعات وغيرها.

إن المشروع الاولي للخطة الذي يتضمن الاهداف المحددة وفق أي من الاساليب الفنية أعلاه، قد يخضع للتعديل الضروري نتيجة المناقشة الشعبية، أو لاي سبب آخر، في هذه الحالة سيتعرض التوازن الداخلي للخلل، مما يتطلب إعادة إختبارات الاتساق لاعادة التوازن الداخلي للخطة من جديد.

٣ــ بعض صعوبات التخطيط الاقتصادي في البلدان النامية.

إن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في مجال إعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية عديدة ومعقدة. فبعضها يعود سببه الى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والبعض الآخر مصدرها أسباب طارئة ومزمنة تخرج عن سلطة ومسئولية جهاز التخطيط والتنفيذ والمتابعة، كالتغيرات في أسعار السلع والخدمات في الاسواق الخارجية والتغيرات في مصادر واتجاهات التكنولوجيا والعمالة الاجنبية وغير ذلك، إضافة الى العوامل الطبيعية التي تعتبر المؤثر الوحيد على الانتاج النباتي والحيواني في هذه البلدان، والذي يشكل موردا تصديريا حاسما للتنمية، وممولا رئيسيا لخططها الاقتصادية.

كما وتوجد مجموعة أخرى من الصعوبات، ذات الطابع الفني والاداري، ذات مساس بإعداد وتنفيذ وتقييم الخطط الاقتصادية، وهذه الصعوبات تستدعي الانتباه لانها من النوع الذي يمكن السيطرة عليه، وبالتالي تخفيف أو إزالة اثاره وهي :

١ــ عدم استيعاب العاملون في الوحدات الانتاجية لمضمون وأهمية الخطة والتخطيط الاقتصادي، ويعبر عن ذلك بلاأبالية تجاه مؤشرات الخطة والفترات الزمنية التي يلزم تنفيذ الاهداف خلالها.

٢ــ سوء توزيع العمل في أجهزة التخطيط والادارة التنفيذية، وغياب التنظيم المحكم والادارة الحازمة، مما يشيع اللاأبالية والقدرية تجاه مستقبل الخطة وأهدافها. وإنعكاس ذلك واضح في التردد والتباطئ في تنفيذ الاجراءات العقابية الرادعة تجاه المقصرين في أداء عملهم، وكذلك التراخي في مكافئة المتقدمين ذوي الشعور العالي بالمسئولية.

٣ــ عدم استكمال أجهزة التخطيط والاجهزة المساعدة لها. كأجهزة الاحصاء وأجهزة المتابعة والتقييم، وأجهزة البحث العلمي، مما يحرم عملية التخطيط من وسائل هامة ضرورية لضمان الدقة في المعلومات ومراقبة تنفيذ الاهداف وتقييم الاداء ومن ثم تطوير نظام التخطيط ذاته.

٤ــ ضآلة دور القطاع الشعبي أداة الخطة المباشرة في تنفيذ الاهداف أمام دور أعظم للقطاع الخاص الوطني والاجنبي. وضآلة القطاع الشعبي اما أن تكون متأتية

من ضيق قاعدته، وإما بسبب تدني كفاءته الاقتصادية.

إن وجود هذا الوضع (وهو شائع في دول عديدة) يعني تناقض واضح بين نشاطين، ذلك أن القطاع الشعبي يمكن الزامه بمؤشرات الخطة، وبالتالي يمكن تنفيذ أهداف الخطة لانه أداة مباشرة بيد الدولة، بينما لا يمكن الزام القطاع الخاص بمؤشرات الخطة، لان تأثير الدولة عليه غير مباشر.

ان بعض البلدان النامية تسعى لزيادة كفاءة القطاع الشعبي في نفس الوقت زيادة التأثير غير المباشر على القطاع الخاص لدفعه أكثر من خلال سياسة الحوافز، لان يلعب دورا فعالا في تنفيذ أهداف الخطة والالتزام بمؤثراتها الاقتصادية والاجتماعية.

٥ــ ان أحد مصادر الاعاقة الهامه في تنفيذ الخطط في البلدان النامية، هي الاجهزة التخطيطية ذاتها، فقد حدث ويحدث في كثير من البلدان، أن الخطط التي تعد لم تراعي الظروف الواقعية الاقتصادية والاجتماعية، فقد ضمنت الكثير من الخطط الاقتصادية أهدافا إقتصادية وإجتماعية غاية في الطموح، إعتمدت على المبالغة الزائدة في قدرات البلد المادية والبشرية(٧). وكانت النتيجة تعثر تلك الخطط وتبديد الكثير من الموارد الاقتصادية.

٦ــ إن ما يميز النشاط التخطيطى في الكثير من البلدان النامية، هو القصور الواضح في توفير إمكانات وضمانات التنفيذ. حيث أن مرحلة تنفيذ الخطة هي أهم مراحل التخطيط الاقتصادي، والتنفيذ وحده هو الذي يشكل في النهاية مادة الحكم على التخطيط الاقتصادى كوسيلة فعالة في سياسة الدولة الاقتصادية ام لا، ولذا يتطلب اعارة الاهتمام المتزايد والمستمر لمرحلة تنفيذ الخطة ومن هنا يتطلب زيادة دور أجهزة التخطيط في مراقبة تنفيذ الخطة، عبر إصلاح نظام الادارة في جهاز التخطيط ليتلائم مع متطلبات الاقتصاد المخطط، ومن الجانب الثاني يجب رفع الوعي التخطيطي في كافة مستويات الادارة والانتاج، وهذا عنصر هام جدا لتقريب المواطن ونشاطه الوظيفي من العملية التخطيطية.

ولاجل ضمان تنفيذ أهداف الخطة يتطلب إقامة جهاز مركزي للمتابعة، تكون له السلطة للملاحظة الشمولية على ما يجري بشأن تنفيذ الخطة ، وتكون مهمته إصدار الاشعارات الى جهاز التخطيط المركزي والسلطات التنفيذية في الدولة عن مواقع الخلل والاعاقة، ويقترح ما يراه مناسبا لتخفيف أو إزالة أثارها، بهدف التعجيل في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية الجارية.

ملاحظات ختامية:

إن الترابط بين التخطيط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية لدولة عازمة على النمو، لا يمكن أن يكون إلا عضوياً، وهذا الترابط العضوي لا يحقق هدفه بدون إنحياز كامل من حكومة البلد النامي الى إجراء تحولات جذرية في الاقتصاد والمجتمع، ووجود هيمنة من جانبها على أهم وسائل الانتاج في المجتمع.. ومن هنا تبرز ضرورة قيام قطاع شعبي قادر على قيادة عملية النمو بإعتباره أداه مباشره لجهاز الدولة التنظيمي... وبفضل ذلك يمكن قيادة نشاط القطاع الخاص ان وجد باتباع طرق التنسيق المبكر النشاط ووفق مبدأ التكامل الاقتصادي للفعاليات المختلفة لفروع القطاعات الاقتصادية في الدولة.

ولابد من الاشارة هنا الى أن التخطيط الاقتصادي الذي يهمنا هنا، هو ذلك الذي يسعى لأن يشمل كل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وكافة قطاعات وفروع الاقتصاد، سواء كانت إنتاجية سلعية وإنتاجية خدمية أو غير إنتاجية بصورة مباشرة، كالتعليم والصحة والادارة والضمان الاجتماعي والأمن الداخلي والخارجي.

إن التخطيط الاقتصادي في السنوات الأخيرة تطور بشكل ملموس، بل أصبح علماً قائماً بذاته له نظرياته وتطبيقاته المختلفة، التي تعتبر مكتبة ضخمة لتجارب وخبرات علمية للشعوب في فترات زمنية متباينة.

ويفترض في القرار التخطيطي بناء على هذا أن يستند على أسس نظرية، وعلى ممارسات ناجحة وحسابات دقيقة.. فقد مضى الوقت الذي كان ينظر فيه للتخطيط على أنه قرارات إدارية يصدرها موظف مسؤول في جهاز حكومي.. كما أنه ليس عملية حسابية سهلة يجري تنفيذها بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إن التخطيط في واقعه قرارات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وتنظيمية مترابطة عضويا، ومن هنا تبرز خطورة التخطيط وأهميته بإعتباره تعبير عن إرادة وفلسفة فكرية، وهو يربطنا بالواقع الحالي كما يربطنا بالمستقبل أيضا.. إن الاقتصاد القومي وقطاعاته المختلفة وهيكل الانتاج الخاص بها هي التي تكون المادة التي يقع عليها فعل التخطيط، ومن هنا يأتي تحديد العلاقة

العضوية بين نظرية التخطيط وبين الاقتصاديات القطاعية المختلفة وما يحكمها من قوانين وظروف مميزة ومحددة، ونظرية التخطيط الاقتصادي القومي والقوانين الاقتصادية تعتبر بمثابة القاعدة والاساس لجميع الابحاث النظرية العلمية التي تتعرض لموضوع النمو المخطط لاقتصاديات القطاعات المختلفة والعلاقات المتبادلة فيما بينها.. ويصبح من الضرورى لاغراض التخطيط العلمي القيام بإجراء تحاليل نوعية لحركة المتغيرات المطلقة والنسبية لاغراض التخطيط العلمي، وتعيين درجة ثباتها في علاقاتها مع بعضها البعض.. وعلى سبيل المثال، فإن النمو السنوي للطاقات الانتاجية لمادة النفط الخام في ليبيا مثلا، يعتبر أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على النمو في قطاع التشييد والصناعات الانشائية والبناء.

ولكن يجب التحفظ مع ذلك عند إجراء التنبؤات عن مستقبل المعاملات المتبادلة المتداخلة بين المتغيرات لاحتمالات التغير السريع والبطئ خلال فترتين تخطيطيتين.. ومن الممكن، بل ومن الضروري إستخدام جميع الطرق الاحصائية في الارتباط والانحدار في عمليات التخطيط، كأدوات تحليل للتعبير عن الاثار المركبة لمجموعة من العوامل على العمليات الاقتصادية المحددة.. كما أن التخطيط الاقتصادي يجري على أساس تحليل وحسابات التغيرات الكمية للانتاج القومي وتحديد التناسبات الكمية المتبادلة التأثير بين عناصره المختلفة.. وهذه الناحية الكمية تجعل من الممكن والضروري إجراء إستخدام كامل للاساليب الرياضية في التخطيط وذلك لانها تفتح افاقا لرفع المستوى العلمي للتخطيط نفسه إلا أنه في خضم إستخدام النماذج الرياضية تظهر مشكلة مطابقة تلك النماذج للواقع الحقيقي. وهنا يبدو أكثر وضوحاً بأن التخطيط ونظرياته، لا يقوم على الاستخدام المجرد للاساليب الرياضية وفي إعداد نماذج العمليات الاقتصادية، بل أن تستخدم الأساليب الرياضية هذه في تحديد صحة النتائج والتغييرات المستخلصة من النماذج الموضوعة للعمليات الاقتصادية.

وبشكل عام يمكن القول أن عمليات التحليل الاقتصادي والتنبؤ لاختيار أهداف محددة للتطور الاقتصادي والاجتماعي للفترة المخطط لها، يضمن الحصول على المعلومات الاولية الضرورية لحسابات الخطة المفصلة.. وعلى هذا توضع خطة التنمية القومية إعتماداً على الامكانيات الموضوعية لتحقيق الأهداف المحددة مع حساب نتائج التنبؤات الخاصة بنمو الموارد المادية والبشرية، وكذلك نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي.

المراجـع:

١ــ شارل بتلهيم ــ التخطيط والتنمية ــ دار المعارف ــ القاهرة ١٩٦٦ ص ١٩٧

٢ــ ميسر قاسم ــ التخطيط الاقتصادي ــ وزارة التخطيط ــ بغداد ١٩٧٥ ص ٢٥

٣ــ عمرو محيي الدين ــ التنمية والتخطيط الاقتصادي ــ دار النهضة ــ بيروت ١٩٧٢ ص ٣٧٢

4. Sècomski K. — Polityke Spoleczna — Gospodarcza P W E Warszqwa 1978, p. 80.

٥ــ مجموعة الاقتصاديين السوفييت ــ التخطيط الاقتصادي الاشتراكي ــ ترجمة معدة للنشر محمد عزيز ــ بنغازي ــ ١٩٨١ ص ٤٥

٦ــ كاظم حبيب ــ محاضرات في التخطيط والبرمجة الاقتصادية ــ جامعة الجزائر ــ الجزائر ١٩٨١ ص ٦١ وشارل بتلهيم ــ مصدر سابق ص ٢٠٧، ٢١٥

٧ــ كريمة كريم ــ التخطيط المالي والعيني للاقتصاد القومي ــ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٨

8. Bako W., Gora S., Knyziak Z., Porwit K., Planowaniq Gospodarki Narodawej, P W E Warszqwe 1978, p. 19.